BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

قطاع البحث الأكاديمي
مركز الدراسات الاستراتيجية

الدبلوماسية الثقافية

نحو سياسات فاعلة لتعزيز دور مصر الإقليمي والدولي

دراسات تحليلية ورؤًى استراتيجية استشرافية

إعداد وتحرير

د. سوزان عابد

٢٠٢٦م

مركز الدراسات الاستراتيجية
Center for Strategic Studies

الدبلوماسية الثقافية

نحو سياسات فاعلة لتعزيز دور مصر الإقليمي والدولي

دراسات تحليلية ورؤًى استراتيجية واستشرافية

يواجه المشهد الدولي الراهن، تحديات عدة؛ بين تأجج للصراعات العسكرية المسلحة، والتلويح من قِبَل بعض البلدان باستخدام عصا الفوضى كوسيلة للضغط للحصول على مكتسبات سياسية وعسكرية، فضلًا عن محاولات الهيمنة الاقتصادية ومجابهتها بتكتلات وتحالفات تسعى إلى خلق توازن قوي اقتصاديًّا، مرورًا ببعض الأزمات الصحية العالمية وتداعياتها، وغيرها من أزمات تُلقي بظلالها على بلدان العالم كافةً ولكن بدرجات متفاوتة، وفقًا لقدرات كل دولة ومدى استعدادها ومرونة قواها المتنوعة. ومن ثم تسعى كل دولة إلى تعزيز وتنويع إمكانياتها سواءً العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية، وغيرها. ومن بين تلك المقومات التي تمتلكها بعض الدول **«المكوَّن الثقافي»** الذي يمثل بُعدًا مُهمًّا للسياسة الخارجية لأية دولة، وأصلًا استراتيجيًّا لتدعيم الحضور الدولي والتواجد في المشهد العالمي تحت مسمى **«جيوثقافي»**.

والحديث عن استخدام «المكوَّن الثقافي» للدول ليس بجديد، فمنذ منتصف القرن العشرين وتحديدًا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، انتهجت الدول الكبرى سياسة خارجية تتضمن في سياقاتها المتعددة آليات تطويع المكون الثقافي الخاص بها، لتحقيق سياستها الخارجية بأفضل السُبل الممكنة وأقلها عنفًا ومواجهة. ومن هنا كانت اللبنات الأولى لتأسيس **«الدبلوماسية الثقافية»** التي تمثل رافدًا من روافد السياسة الخارجية، وتختلف مُحدداتها من دولة إلى أخرى، وفقًا لعمقها التاريخي وإرثها الحضاري والفني ومُنجزها الفكري.

والدولة المصرية بصفتها جزءًا من المجتمع الدولي، وطرفًا فاعلًا في المشهد، ليست بمنأًى عن هذا؛ حيث تواجه هي الأخرى تباعًا؛ تحديات عدة سواءً على مستوى الشأن الداخلي أو الإقليمي والدولي، ومن ثم تسعى الدولة إلى تعزيز قدراتها، ومواجهة التحديات القائمة والمحتملة، وفقًا للسياسات العامة التي تحددها الدولة وأولوياتها.

ومن بين القدرات الثرية التي تمتلكها الدولة المصرية؛ يأتي **«المكوَّن الثقافي المصري»** ذو العمق المتجذر في تاريخ المنطقة العربية بل والشرق الأوسط ككل، الذي يؤهله بجدارة أن يتصدر المشهد العام للسياسة الخارجية المصرية، وأن يكون ركيزة صلبة لبناء دبلوماسية ثقافية مصرية فاعلة وواعدة. حيث تمتلك مصر مكوَّنًا ثقافيًّا متنوعًا يجمع بين التاريخ والمعاصرة؛ قُدّر له أن يكون بمثابة سفير دولي حاضر في أغلب بلدان العالم؛ فما من متحف للفنون سواءً في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية ومؤخرًا بعض البلاد العربية ومدن الخليج إلا وتراث مصر وتاريخها قابع بداخله، شاهد على عظمته وتنوعه. وتزخر شوارع بعض المدن بمسلات ومعابد ترجع للتاريخ المصري القديم، بعضها سُلب عنوة قبل تنظيم العمل الأثري في مصر وتقنينه، والبعض خرج في صورة إهداءات رسمية قبل أن ينص الدستور المصري على منع مثل تلك الإهداءات الأثرية[1]. أما البعض الآخر ما زال إلى اليوم يجوب العالم شرقًا وغربًا في صورة معارض مؤقتة تأخذ على عاتقها مهمة توطيد علاقة مصر بـ «الآخر». ويضاف إلى ذلك تفرد مصر بميزة علمية أكاديمية ممثلة في «علم المصريات Egyptology» الذي يُعد أحد أهم الدراسات التاريخية والآثارية في القارة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، فضلاً عن الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بـ «الدراسات المملوكية» التي احتلت صفحات العديد من الدوريات العلمية، بل وبعض الأقسام والمراكز البحثية في كبريات الجامعات الأوروبية والأمريكية، التي تسلط الضوء على فترة مهمة ومؤثرة من تاريخ مصر في القرون الوسطى صاحبها تحولات

[1] تنص المادة ٤٩ من الدستور المصري، (الباب الثاني؛ المقومات الأساسية للمجتمع؛ الفصل الثالث: المقومات الثقافية) على أن: **«تلتزم الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها، ورعاية مناطقها وصيانتها وترميمها واسترداد ما استولى عليه منها، وتنظيم التنقيب عنها والإشراف عليه. ويحظر إهداء أو مبادلة أي شيء منها والاعتداء عليها والاتجار فيها جريمة لا تسقط بالتقادم».**

اقتصادية دولية إثر اكتشاف طريق تجاري جديد يُعرف بـ «رأس الرجاء الصالح» للمرور حول القارة الإفريقية بدلًا من العبور من خلال الموانئ المصرية في ذلك الوقت.

كما يتقاطع «المكوَّن الثقافي المصري» في بعض فصوله مع كثير من البلدان في المنطقة العربية والقارة الآسيوية وتركيا وفرنسا وإنجلترا وغيرها من البلدان؛ بدءًا من القرن السابع الميلادي إلى النصف الأول من القرن العشرين؛ إثر اشتراك مصر وتلك الدول في صفحات تاريخية وأحداث سياسية وعسكرية واحدة أو متشابهة في بعض الأحيان وفقًا للعلاقات التي كانت قائمة بينهم آنذاك. وقد أسهم هذا في تنويع المكون الثقافي المصري، وإكسابه ما يلزم من مرونة يستطيع معها صانع القرار تطويع هذا المكون الغني وفقًا للسياسة الخارجية للدولة.

ومن ثم؛ ووفقًا لهذا التنوع التاريخي والأثري والفني والفكري وغيرها من المدخلات الثقافية المتناغمة في «المكوَّن الثقافي المصري»، وتغليبًا لمبدأ المصالح المتبادلة في السياسة الخارجية وتحديدًا في العلاقات الدولية الثقافية، نسعى في هذا الكتاب إلى تقديم رؤية تحليلية واستشرافية لأسس الدبلوماسية الثقافية المصرية بناءً على الظرف الراهن واستشرافًا لما هو آتٍ من مستجدات على الساحة الدولية وبُعد مصر الإقليمي، وذلك على النحو التالي:

- «الدبلوماسية الثقافية»: مفهومها، وتاريخها، وأسسها الحديثة، وعوامل نجاحها، بصفتها واحدة من القوى الناعمة للدول، ونهجًا متميزًا في السياسة الخارجية للدول.
- لماذا الآن؟ وهو سؤال يطرح نفسه، يحدد ضرورة تعزيز السياسة الخارجية المصرية عبر الدبلوماسية الثقافية الممنهجة في الوقت الحالي، وهو خيار لا رفاهية فيه في ظل تصاعد قوي لبلدان المنطقة العربية ثقافيًّا ومحاولات استقطاب الثقل الثقافي والفني والمعرفي نحو بلدان الخليج العربي –وهو حق مشروع لكل دولة– وبالتالي للدولة المصرية.

- تحديد الاستراتيجيات والرؤى الاستشرافية التي تُعزز من الثقافة والهُوية المصرية محليًّا والسعي بخطى ثابتة مُنهجة نحو توطينها إقليميًّا ودوليًّا، وفقًا للمنهجية الحديثة للدبلوماسية الثقافية بصفتها ذراعًا مهمة من أذرع السياسة الخارجية الفاعلة، وبالاستفادة من التجارب الناجحة والمميزة التي خاضتها بعض الدول في هذا المضمار[٢].
- استعراض أهم الخبرات السابقة للدولة المصرية، وسياستها الخارجية نحو مد جسور التواصل والتلاقي مع «الآخر». والوقوف على آليات استخدام مصر لبُعدها الثقافي كامتداد لسياستها الخارجية وكأصل استراتيجي لتدعيم الحضور الدولي.
- تأطير الممارسات والآليات لتنفيذ أكثر الاستراتيجيات فاعليةً وتأثيرًا في مجال الدبلوماسية الثقافية، وكيفية توظيف الموارد المتاحة من مؤسسات ثقافية محلية وإقليمية ودولية، والاستعانة بالكوادر البشرية التي لها باع طويل في مثل تلك الممارسات. علاوة على سُبل الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية وتطويرها، والمنصات الإعلامية على المستويين المحلي والدولي، وغيرها من آليات تتلاءم مع مستقبل الدبلوماسيات الثقافية.
- رصد وتحليل، وتفنيد الفرص السانحة والواعدة، والوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي تقف/ قد تقف حائلًا أمام تنفيذ تلك الاستراتيجيات.
- على المستوى الأكاديمي: تسليط الضوء على أهمية وجدوى تضمين الدراسات الخاصة بـ «الدبلوماسية الثقافية»، وعلاقتها بالدبلوماسية المصرية، وتعزيز السياسة الخارجية لمصر.

<u>من هذا المنطلق؛ فالمحاور المقترحة قائمة في الأساس لتغطية موضوعات محددة؛ هي:</u>

---

[٢] نموذج للدبلوماسية الثقافية الفرنسية، على سبيل المثال:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9/

➢ تعزيز الهُوية الثقافية المصرية: الطريق نحو دبلوماسية ثقافية مؤثرة:

«تلتزم الدولة بالحفاظ على الهُوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية»[٣].

«الثقافة حق لكل مواطن تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي أو غير ذلك، وتُولي اهتمامًا خاصًّا بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجًا. وتشجع الدولة حركة الترجمة من العربية وإليها».

«تراث مصر الحضاري والثقافي والمادي والمعنوي؛ بجميع تنوعاته ومراحله الكبرى المصرية القديمة والقبطية والإسلامية ثروة قومية وإنسانية؛ تلتزم الدولة بالحفاظ عليه وصيانته، وكذا الرصيد الثقافي المعاصر المعماري والأدبي والفني بمختلف تنوعاته، والاعتداء على أيّ من ذلك جريمة يعاقَب عليها القانون. وتُولي الدولة اهتمامًا خاصًّا بالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية في مصر»[٤].

إن الاستثمار في بناء الإنسان، وتعزيز مفهوم الهُوية المصرية وترسيخ قيمها وأبعادها المتنوعة وفهم مكوناتها وروافدها المختلفة؛ أولى اللبنات الراسخة نحو بناء دبلوماسية ثقافية فاعلة ومؤثرة. فالإنسان يعي ويدرك هويته الوطنية وتفردها، وما تملكه من ميزات وما تواجهه من

---

[٣] **الدستور المصري:** المادة ٤٧، الباب الثاني؛ المقومات الأساسية للمجتمع؛ الفصل الثالث: المقومات الثقافية.

[٤] **الدستور المصري:** المادة ٤٨، والمادة ٥٠؛ الباب الثاني؛ المقومات الأساسية للمجتمع؛ الفصل الثالث: المقومات الثقافية.

تحديات؛ هي نقطة البدء والانطلاق نحو توطين فعال للهُوية الثقافية المصرية على المستويين الإقليمي والدولي. كما أنها في الأساس تمثل حائط صد أمام تيارات الفكر الغاشم والأفكار الظلامية التي تنخر في أساسات الدول؛ ما لم تملك تلك الدول زمام أمرها، وتعزز من هُويتها الوطنية وإرثها الثقافي والفكري وعمقها التاريخي. وليس هذا فحسب، فكما تسعى مصر نحو توطين هويتها الثقافية إقليميًّا ودوليًّا؛ للتأثير في المجتمعات وفي قرارات صناع الرأي والنخب المؤثرة؛ تسعى الدول الأخرى إلى تحقيق الأمر نفسه، وبالتالي ما لم تعزز الدولة المصرية من هويتها الوطنية في وجدان المجتمع المصري والعمل بجد على إرساء ثوابته، فسوف تواجه بشكل أو بآخر صورًا من صور المسخ الفكري والثقافي لهويتها الوطنية.

وفي الواقع؛ إن تعزيز الهُوية المصرية ليس بالأمر اليسير في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والدولية لا سيما على الصعيد الثقافي، فالأمر يستدعي وضع استراتيجية فعالة تأخذ في عين الاعتبار المستجدات التي نعيشها الآن؛ منها على سبيل المثال لا الحصر؛ تصاعد لحركة «**الأفروسنتريك**» التي لن يتصدى لدحضها بشكل علمي سوى المثقفين والأكاديميين الواعين لمثل هذه الافتراءات. وهنا تأتي أهمية الدبلوماسية الثقافية التي تسعى إلى عمل توازن بين التصدي لمثل تلك الحركات غير العلمية والقائمة على معلومات مغلوطة وتدليس مُتعمد، والعلاقات المصرية الإفريقية. علاوة على بزوغ نجم بعض البلدان العربية ثقافيًّا، واحتدام المنافسة الثقافية مع الدولة المصرية وريادتها وتفردها في بعض المجالات؛ الأمر الذي جعل المعنيين بالشأن الثقافي المصري يستشعرون التهديد القادم من الشرق والجنوب، فضلًا عن التهديد الغربي القائم منذ عقود طويلة على مبدأ الهيمنة و«الإمبريالية الثقافية» لا «الدبلوماسية الثقافية».

ومن ثم، فالسبات والجمود الثقافي والوقوف عند اللحظة التاريخية التي كانت أو الإقرار بأن الريادة في مجال ما أمر لا يقبل التغيير؛ لن يمكّننا من المنافسة وتطويع تلك التحديات والحد

من أثرها على المكانة الثقافية للدولة المصرية، بل ويقزم من دورها في المستقبل القريب ما لم نأخذ الأمر بجدية وبمنهجية واضحة.

وعليه، فالنقاط المقترحة لهذا المحور (على سبيل المثال لا الحصر)؛ هي:

- مستقبل السياسات الثقافية المصرية في ظل المستجدات الراهنة والظرف الإقليمي والدولي.
- التحديات القائمة أمام تعزيز «الهُوية الثقافية المصرية» سواء التحديات الناتجة عن تفاوت الإتاحة في الخدمات الثقافية جغرافيًّا بين المحافظات المصرية، أو ضعف التمويل والاعتمادات المالية المخصصة للبُعد الثقافي، وتراجع الصناعات الثقافية، وآليات إنفاذ التشريعات أو استحداث ما يتطلبه الظرف الراهن من مستجدات، وغيرها من معوقات تقف كحجر عثرة أمام تحقيق تلك الأهداف.
- الفرص السانحة أمام المؤسسات الثقافية الحكومية (الدور المؤسسي)، وكذلك المجتمع المدني للمشاركة بدور بنَّاء ومؤثر في تعزيز الهُوية المصرية، لا سيما في محافظات جنوب مصر وصعيدها.
- الإعلام، والبنية الرقمية والمعلوماتية وأهميتها في تعزيز الهُوية المصرية.

➢ الدبلوماسية الثقافية المصرية: نحو تدويل إقليمي متعدد الرؤى

تحظى مصر بتنوع ثقافي وتاريخي وفني يمّكنها من وضع استراتيجيات ناجحة لدبلوماسيتها الثقافية وفقًا للهدف المنشود من تلك السياسات. فعلى **مستوى العالم العربي**، يمثل الإرث التاريخي المشترك الذي يجمع بين مصر ودول المنطقة العربية حجرَ أساسٍ صلبًا يمكن البناء عليه بقوة، وبالفعل فقد استطاعت الفنون السمعية والبصرية المصرية أن تتوغل إلى العمق العربي والخليجي منذ ستينيات القرن الماضي، واحتلت فنون السينما والدراما المصرية والغناء المصري مكانة مميزة

في وجدان المجتمعات العربية. إلا أن الظرف الآن مغاير بعض الشيء، وأصبحت التنافسية سمة اللحظة الراهنة. ومن ثم فعلى الدولة المصرية ضرورة انتهاج سياسات واستراتيجيات ثقافية أكثر ملاءمة للتواجد داخل العمق العربي من ناحية، ولرصد التغيرات الآنية التي يعيشها المجتمع العربي من ناحية أخرى، على أن يتم هذا بشكل ممنهج وفقًا لسياسات ثقافية واضحة، وفي الوقت نفسه تتسم بالمرونة.

أما **على مستوى القارة الإفريقية**؛ فالوضع يختلف قليلًا، فنحن هنا أمام تنوع ثقافي مغاير بعض الشيء ما بين دول شمال إفريقيا (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب)، والسودان، وباقي دول القارة الإفريقية، ومن ثم نجد أن علاقة مصر بكل بلد منهم تختلف عن الأخرى. وفي حقيقة الأمر؛ فإن التواجد المصري –بخلاف التمثيل الدبلوماسي والرسمي– في القارة الإفريقية قائم بالفعل، سواءً على مستوى التمثيل الرياضي الذي يجمع بين بلدان القارة رياضيًّا، أو من خلال بعض المؤسسات الثقافية التي تم تدشينها تحت مظلة دولية أو إقليمية، ومنها على سبيل المثال «صندوق التراث العالمي الإفريقي African World Heritage Fund»، والموجود مقره في جنوب إفريقيا. ويهدف إلى صون التراث الإفريقي المتنوع، والتعريف به، وإدراجه على قوائم التراث العالمي.

وعلى صعيد آخر تؤدي السينما الإفريقية الآخذة في التطور دورًا مهمًّا في تعزيز التواجد الثقافي المتبادل في القارة الإفريقية، وقد استطاعت مصر بالفعل وضع اللبنات الأولى في هذا المضمار بتبنّي بعض الأفكار الفاعلة؛ ومنها «مهرجان الأقصر للسينما الإفريقية» و«جائزة الفيلم الإفريقي» ضمن فعاليات مهرجان القاهرة السينمائي الدولي؛ مما يمكّن الدولة المصرية عبر مؤسساتها من تعزيز تلك العلاقات الثقافية الناجحة والعمل بشكل مطرد لتنويعها.

وعلى مستوى الأدب والإبداع الفكري الإفريقي؛ فقد كان لحصول الروائي التنزاني عبد الرزاق جورنه على جائزة نوبل للآداب عام ٢٠٢١م عن منجزه الأدبي المميز عن أدب الاستعمار –لينضم بذلك إلى عدد من الروائيين والكُتَّاب الذين حصلوا على جوائز أدبية مميزة من القارة الإفريقية– إشارة واضحة على تنامي الأدب والإبداع الفكري في القارة السمراء. ومن ثم، فالتعرف إلى هذا الأدب وترجمته إلى العربية ضرورة مُلِحَّة لتعزيز روابط الفكر المسطور بين مصر ووسط وجنوب القارة الإفريقية.

وعليه، فالاستراتيجية الخاصة بالدبلوماسية الثقافية التي يتعين على الدولة المصرية أن تنتهجها أن تنظر بعين الاعتبار إلى المشترك بينها وبين البلدان الموجودة في بُعدها الإقليمي الإفريقي، والوقوف على المختلف فيما بينها لتقليل الفجوة بينها، ومد جسور وروابط تسهم في توطين الثقافية المصرية والتعرف على الآخر. انطلاقًا من سؤال يطرح نفسه؛ ماذا تريد مصر من إفريقيا؟ مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز بين البلدان الحدودية مثل ليبيا والسودان، ودول شمال إفريقيا، ودول وسط وجنوب القارة.

<u>والنقاط المقترحة للدراسة والرصد والتحليل في هذا المحور، على سبيل المثال لا الحصر؛ هي:</u>

- رصد المستجدات والمتغيرات في الشأن الثقافي على الصعيد الإقليمي العربي والإفريقي، وآليات تعامل الدولة المصرية مع تلك المستجدات، وكيفية تضمينها وفقًا لاستراتيجية الدبلوماسية الثقافية المصرية.
- العلاقات المصرية العربية الثقافية؛ بين التشارك والمنافسة.. الفرص والتحديات.
- العلاقات المصرية الثقافية بين مصر وبلدان شمال إفريقيا، وآليات تدعيمها وتطويرها.

- دراسات استشرافية لسُبل التعمق في القارة الإفريقية ثقافيًّا، وفقًا لخارطة السياسات الخارجية المصرية بشكل عام، والدبلوماسية الثقافية المصرية بشكل خاص.
- معوقات التواجد الثقافي المصري في وسط وجنوب القارة الإفريقية، ومنها على سبيل المثال توتر بعض العلاقات السياسية بين مصر وبعض البلدان الإفريقية، أو توفير الدعم المادي، وأحيانًا تقف اللغة غير المشتركة عائقًا يحول بين التواصل المجتمعي في المقام الأول... وغيرها من التحديات التي تتفاوت في شدتها وحيلولتها بين التواجد الفعال للمكوَّن الثقافي المصري في القارة الإفريقية.

➢ الدبلوماسية الثقافية المصرية: البُعد الدولي وآليات التوجه شرقًا وغربًا

تُعد العلاقات الدولية السلمية والسفارات المتبادلة بين الدول أمرًا مألوفًا منذ القدم، واستمر في العصور الوسطى وإلى اليوم. وكانت فترات السلم والوئام مناسبة لإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء والبعثات الرسمية مُحملين بالهدايا النفيسة. وتزخر الكتب التراثية بوصف لعدد وفير من الهدايا المتبادلة بين مصر وبعض البلدان شرقًا وغربًا، فضلًا عن حركة الملاحة في مياه البحرين الأحمر والمتوسط، وغيرها من علاقات تجارية وتبادل سلعي. إلا أن فترات الصراع المسلح على النطاق الدولي بدءًا من الحروب الصليبية وحروب العثمانيين مع أوروبا وغيرها، أدى إلى الدخول في فترة من الانعزال بعض الشيء، لا سيما أن الحملة الفرنسية على مصر في نهاية القرن الثامن عشر، وما أعقبها من محاولة التواجد الإنجليزي بحملة فريزر في عام ١٨٠٧م، عززت من مخاوف الحكام من الأطماع الاستعمارية في مصر.

وبالرغم من ذلك؛ فقد استطاعت الدولة المصرية على مدار سنوات طويلة تعود إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، مد جسور التلاقي والتعارف بينها وبين المجتمع الدولي

على الصعيد الدبلوماسي –منذ عهد محمد علي باشا ودول «بحر بره»– وأرست قواعد دبلوماسية تمثل حجر الأساس في الدبلوماسية المصرية اليوم بشكل عام، والدبلوماسية الثقافية بشكل خاص.

وهنا يجب علينا التمييز بدقة بين «الاستشراق» و«الاستغراب»، وبين «الدبلوماسية الثقافية» المُمنهجة. فكثيرًا ما يخلط البعض بين العلاقات الثقافية التاريخية بين مصر و«الآخر»، وبين أُسس الدبلوماسية الثقافية التي تنتهجها الدول بصفتها إحدى القوى التي توظفها للوصول بعمق إلى مجتمع «الآخر»؛ حيث تصاعدت أسهمها في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية أي النصف الثاني من القرن العشرين. وإن كان هذا لا ينفي أهمية هذا الإرث الذي عززته الدولة المصرية في السابق، ولا يتناقض مع ضرورة الاستفادة منه والبناء على ما يصلح منه مع الوقت الراهن، واستكمال جوانب القصور فيه. علاوة على ضرورة الانطلاق من مرحلة «الفردية»، سواء على مستوى الفرد الواحد أو الهيئات والمؤسسات الحكومية، والمبادرات الفردية، وصولًا إلى مرحلة «التكاملية» و«الاستراتيجية المُمنهجة».

وكما أسلفنا؛ بضرورة تعزيز الجهود المبذولة في القارة السمراء –إفريقيا– فالأمر نفسه يتجلى واضحًا بأهمية التوجه شرقًا نحو بلدان آسيا الوسطى والصين واليابان شرقًا، والاستفادة من العلاقات السياسية والتجارية التي تربط مصر بتلك الدول لدعم وتوطين الدبلوماسية الثقافية المصرية فيها.

وعليه، ووفقًا لهذا، فالموضوعات المقترحة في هذا المحور (على سبيل المثال لا الحصر)؛ هي:

- الممارسات الفاعلة للعلاقات الثقافية المصرية القائمة بالفعل، وكيفية تطويرها والنهوض بها، على سبيل المثال تجربة «الأكاديمية المصرية للفنون» في روما، وغيرها من مراكز ثقافية وفكرية مؤثرة، علاوة على المعارض الدولية للفنون والآثار والسينما والمسرح وغيرها.

ومن ثم سُبل تطويرها وتضمينها ضمن سياسة عامة ممنهجة تصب جميعها في رؤية مصر لدبلوماسيتها الثقافية.

- «المكوَّن الثقافي المصري» الموجود بالفعل في الخارج، وسُبل توظيفه والاستفادة منه في الدبلوماسية الثقافية دوليًّا؛ ومنها على سبيل المثال حقل «المصريات Egyptology» المتواجد في أغلب الجامعات الأوروبية والأمريكية وغيرها، وكذلك الآثار المصرية الموجودة بالخارج بشكل رسمي وعن طريق قنوات شرعية.
- مبادرات فردية أو تشاركية بوصفها نماذج ناجحة في توطين «الدبلوماسية الثقافية المصرية».
- رؤًى استشرافية فاعلة نحو توطين دبلوماسية ثقافية مصرية دولية مؤثرة، تتميز بالتنافسية وتتسم بالابتكار، وتهدف إلى تكريس صورة ذهنية ناجحة عن الدولة المصرية والمجتمع المصري.
- فرص/ وتحديات إشراك المجتمع الدولي ومؤسساته المعنية بالثقافة والتراث في خطة الدولة المصرية لتوطين الثقافة وتحقيق العدالة الثقافية ديموغرافيًّا وجغرافيًّا.
- معوقات التواجد الفعال وسُبل إنفاذ الدبلوماسية الثقافية المصرية، سواء المعوقات القائمة على ضرورة التوزيع الجغرافي، أو الدعم المالي اللازم لتأسيس الشراكات أو المراكز الثقافية أو الفعاليات وغيرها.
- كيف ستواجه الدولة المصرية المنافسة المتصاعدة مع دول المنطقة للتواجد ثقافيًّا في المجتمع الدولي؟
- التطلع نحو الشرق؛ آسيا وآسيا الصغرى والصين واليابان على سبيل المثال لا الحصر.

المشاركة والنشر

- تُقبَل الأوراق البحثية والدراسات التحليلية وفقًا للمحاور المقترحة؛ على ألا تقل الدراسة عن ٣٠٠٠ كلمة، ولا تزيد على٨٠٠٠ كلمة. ويشترط في ذلك أن يكون البحث أصيلًا في موضوعه، ولم يُنشَر من قبل في شكل ورقي أو إلكتروني أو أي وسيلة أخرى.
- بالنسبة إلى المتن: حجم الخط ١٦، والعناوين ١٨ بخط Simplified Arabic.
- بالنسبة إلى الحواشي: تكون في نهاية الدراسة (Endnote) بحجم ١٢، بخط Simplified Arabic.
- إدراج قائمة بالمصادر والمراجع المستخدَمة في الدراسة، وكذلك الصفحات الإلكترونية وقواعد البيانات والأرشيفات الرقمية (مع تحديد تاريخ الزيارة) في نهاية الدراسة.
- فيما يخص الأشكال والرسوم البيانية واللوحات والصور الفوتوغرافية وما شابه ذلك: يُحدَّد مصدر كلّ منها، سواء بالإشارة إلى أنها من عمل المؤلف نفسه (الباحث)، أو منقولة عن آخر (مع التحديد)؛ حفظًا لحقوق الملكية الفكرية.
- فيما يخص الدراسات المتضمنة أشكالًا ولوحات وصورًا فوتوغرافية؛ فتُحدَّد أماكنها في متن الدراسة فقط (مرتبة ترتيبًا تصاعديًّا: شكل ١، ٢، ٣... لوحة ١، ٢، ٣...)، مع إدراج الصور والأشكال في ملف Word آخر منفصل، مزودة بالتعليقات الخاصة بكل شكل وصورة.
- تُرسَل الدراسات في هيئة ملف Word، وملف بصيغة PDF.
- إرفاق سيرة ذاتية مختصرة للكاتب لا تزيد على ٥٠٠ كلمة.
- الموعد النهائي لقبول الملخصات: ١٥ فبراير ٢٠٢٦.
- الموعد النهائي لتقديم الورقة البحثية كاملة: ٣٠ مارس ٢٠٢٦.
- تُرسل الملخصات والدراسات إلى البريد الإلكتروني: susan.abed@bibalex.org